



شركة مزايا للتطوير العقاري (ش.م.ع.ق)

دوكمة الشركة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

تمهيد

تعتبر حوكمة الشركات جزء لا يتجزأ من ثقافة شركة مزايا للتطوير العقاري وممارساتها التجارية. تهدف حوكمة الشركات لشركة مزايا للتطوير العقاري إلى ترسية وتحقيق الأهداف التالية:

- **الشفافية:** وهي الانفتاح في العمليات التجارية والتشغيلية للشركة، والإبعاد عن الغموض والسرية والتضليل، وذلك ضماناً للشفافية التي تعتمدتها الشركة في جميع عملياتها.
- **المساءلة:** وهي إحدى حقوق المساهم وذلك في مساءلة الإدارة التنظيمية عن أدائها، وهذا حق يضمنه القانون والنظام الأساسي للشركة، وتتضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام المجلس ومسؤولية المجلس أمام المساهم.
- **المساواة:** وهي المساواة بين صغار وكبار المستثمرين، المحليين والأجانب على حد سواء. يضمن النظام الأساسي لشركة مزايا للتطوير العقاري هذا المبدأ من حيث المساواة في حقوق الترشيح، والتصويت، والمساءلة، ، والوصول للمعلومات.

تعريف

الدولة	دولة قطر.
الهيئة	هيئة قطر للأسواق المالية.
القانون	القانون ذو الصلة والذي ينظم أحكام الشخص الخاضع لهذا النظام.
السوق	السوق الرئيسية في بورصة قطر.
سوق أجنبية	السوق المنظمة المنشأة خارج الدولة التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية وفقاً لأحكام قوانين أجنبية.
جهة الإيداع	الشركة المرخص لها من الهيئة للقيام بمهام الإيداع والتسجيل لكل ما يتعلق بالأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية.
الحكومة	النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم بها، ويحدد أسس ومبادئ توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة، مثل أعضاء المجلس، والمدراء، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وتوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة.
تقرير الحكومة	تقرير سنوي مستقل بذاته يتضمن إفصاح الشركة عن التزامها بتطبيق مبادئ وأحكام هذا النظام، يوقعه الرئيس ويرفعه إلى الهيئة مرافقاً بالتقرير السنوي للشركة.
الشركة	شركة مزايا للتطوير العقاري.
المجلس	مجلس إدارة الشركة المدرجة، أو القائم على إدارة الكيان القانوني المدرج بحسب الأحوال.
ميثل المجلس	الميثاق الذي يعده المجلس لتحديد مهامه ومسؤولياته وواجبات رئيسه وأعضائه.
الرئيس	رئيس مجلس إدارة الشركة المدرجة، أو المكلف بإدارة الكيان القانوني المدرج وفقاً للقانون، وعقد تأسيسه ونظامه الأساسي.
عضو غير التنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، أو لا يتتقاضى أجرًا منها.
العضو المستقل	هو عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، ومما ينافي الاستقلالية على سبيل المثال لا الحصر، أيًّا من الآتي: 1. أن يكون مالكاً (1%) على الأقل من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها. 2. أن يكون ممثلاً شخص اعتباري يملك (5%) على الأقل من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها. 3. أن يكون بالإدارة التنفيذية العليا للشركة أو أي شركة من مجموعتها خلال السنة السابقة على انتخابات المجلس. 4. أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا بالشركة، أو أي شركة من مجموعتها. 5. أن يكون عضواً مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها. 6. أن يكون موظفاً خلال السنتين السابقتين على انتخابات المجلس لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأي شركة من مجموعتها كمحاسبين القانونيين، وكبار الموردين، أو أن يكون مالكاً ل控股 سيطرة لدى أي من تلك الأطراف خلال السنتين السابقتين على انتخابات المجلس. 7. أن تكون له تعاملات مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة أو أي شركة من مجموعتها خلال السنتين السابقتين على انتخابات المجلس.

الشخص المعين من المجلس وفقاً لهذا النظام، والمسؤول عن تنظيم وتنسيق المسائل التي تتعلق بالمجلس وبالشركة.

أمين السر

المسؤول التنفيذي الأول والمسؤولين التنفيذيين الآخرين المسؤولين مباشرة أمامه، وتشمل رؤساء وحدات الرقابة الداخلية بالشركة.

الإدارة التنفيذية العليا

أعمال التدقيق المالي، وتقييم الأداء، وإدارة المخاطر التي تقوم بها وحدة مستقلة أو أكثر بالشركة.

الرقابة الداخلية

الشخص المرخص له وفقاً لأحكام القانون والسجل بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة للقيام بأعمال مراجعة وتدقيق البيانات والتقارير المالية وإبداء الرأي فيها، وفقاً للأصول المهنية وطبقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو معايير التدقيق المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، والحصول على تأكيد ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، وكذلك أعمال التصفيات.

مراقب الحسابات

أسلوب تصويت لاختيار أعضاء المجلس يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها؛ بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود أي تكرار لهذه الأصوات.

التصويت التراكمي

أيّ صفقة أو مجموعة صفقات متصلة تهدف إلى امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصرف (باستثناء إنشاء الصنمانات) بأصول الشركة أو الأصول التي ستكتسبها الشركة أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل الشركة أو التي تتجاوز قيمتها الإجمالية (10%) من القيمة الأقل بين القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصول الشركة وفقاً لآخر بيانات مالية معلنة.

صفقة كبيرة

المعلومات، والبيانات، والوثائق المرتبطة بتأسيس الشركة، وبأنشطتها، وبتقاريرها وغيرها من المعلومات التي يجب على الشركة الإفصاح عنها واتاحتها للمساهمين وتمكينهم من الوصول لها والحصول عليها بموجب القانون وأحكام هذا النظام وغيره من تشريعات الهيئة.

المعلومات

أي شخص اطلع بحكم موقعه على معلومات لم تكن متاحة للجمهور، ويمكن أن تؤثر في جذب أو عزوف المتعاملين في الأوراق المالية للشركة أو غيرها من الشركات التي يكون للشركة أو للمساهمين مصلحة فيها، أو يمكن أن تؤثر في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، ويشمل ذلك أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، والعاملين بالشركة أو أي شركة من مجموعتها وغيرهم ومن يتاح لهم الحصول على مثل تلك المعلومات بسبب علاقات تعاقدية أو مهنية أو غيرها.

الشخص المطلع

كل من له مصلحة مع الشركة تستند إلى حق أو مركز قانوني مثل المساهمين، والعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين وغيرهم.

أصحاب المصالح

يعتبر الشخص ذو علاقة بالشركة إذا كان عضواً في مجلس إدارة الشركة أو أي شركة من مجموعتها، أو بالإدارة التنفيذية العليا للشركة أو أي شركة من مجموعتها، أو كان مالكاً (5%) على الأقل من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها، أو كان من أقارب أي من السابقين حتى الدرجة الثانية، وكل شخص اعتبر مسيطر عليه من عضو بمجلس إدارة الشركة أو أي شركة من مجموعتها أو يدارتها التنفيذية العليا وأقاربهم حتى الدرجة الثانية، أو المشتركة في مشروع أو شراكة من أي نوع مع الشركة أو أي شركة من مجموعتها.

طرف ذو علاقة

المساهمون الذين يمثلون فئة غير مسيطرة في الشركة بحيث لا يستطيعون التأثير عليها.

الأقلية

التعاملات التجارية أو المالية من ذات النوع التي تبلغ قيمتها (10%) من حجم تعاملات الشركة خلال السنة الواحدة، أو أكثر من متوسط مجموع تعاملات الشركة خلال آخر ثلاثة سنوات.

ال التعاملات

السنة المالية للشركة.

السنة

إطار حوكمة الشركات

تلزم شركة مزايا للتطوير العقاري بتطبيق أعلى درجات حوكمة الشركات في تعاملاتها اليومية، من خلال الامتثال التام لقوانين حوكمة الشركات المدرجة في بورصة قطر، والتي تصنف قوانينها وتشرف على تطبيقها هيئة قطر للأسوق المالية. تعتبر حوكمة الشركات من أهم الركائز التي تعتمد عليها شركة مزايا للتطوير العقاري من أجل ترسية ثقافة الإنفتاح والشفافية والوضوح في تعاملاتها التجارية والإدارية، وذلك حرصاً منها على حماية حقوق المستثمرين، وحقوق أصحاب المصالح الأخرى، وحقوق مساهمي الأقلية وبهدف تحسين أعمالها وإدارتها بما يتاسب مع أفضل سبل الممارسات المعتمدة محلياً وعالمياً.

يتم توفير الإطار التوجيهي لنظام حوكمة شركة مزايا للتطوير العقاري بواسطة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسوق المالية رقم (5) لسنة 2016م والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 مايو 2017م، بالإضافة إلى القوانين السارية واللوائح الأخرى في دولة قطر وبورصة قطر.

وتحرص شركة مزايا للتطوير العقاري دوماً على التأكد من إلتزامها بكافة النظم والقوانين ذات الصلة، وخاصة في ما يتعلق بالحوكمة وتطبيقاتها، كما تعمل الشركة بإستمرار على تحديث النظم واللوائح الداخلية بما يعكس التوجيهات إن كانت من تحديث أو تعديل أو إصدار قوانين جديدة التي تفرضها الجهات المنظمة. إن شركة مزايا للتطوير العقاري تلتزم بتطبيق نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية وبناءً عليه، قام مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجنة الحوكمة واستحداث إطار عام لحوكمة الشركة رغبةً في التقيد بمتطلبات هيئة قطر للأسوق المالية والعمل نحو تطبيق الممارسات المثلثة في هذا المجال.

تتكون لجنة الحوكمة من:

#	الإسم	المنصب
1	الشيخ / منصور بن خليفة ال ثاني	رئيس اللجنة
2	المهندس / حمد علي الهدفة	عضو
3	السيد / سعيد عدنان أبو عوده	عضو

تقوم لجنة الحوكمة بمراجعة نظام الحوكمة للشركة للتأكد من إلتزام الشركة بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا النظام، كما تقوم اللجنة بإخبار مجلس الادارة بالتطورات الجديدة للحوكمة وتقديم التوصيات المناسبة والإشراف المباشر على تنفيذ تلك التوصيات كذلك تقوم بالإشراف على شؤون حوكمة الشركة، بما في ذلك صياغة وتوصيات مبادئ وسياسات الحوكمة.

كما تقوم شركة مزايا للتطوير العقاري بالإفصاح عن إلتزامها بتطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية في تقريرها السنوي.

الالتزام بمبادئ الحكومة

تقوم لجنة الحكومة في شركة مزايا بمراجعة وتحديث تطبيقات الحكومة بصورة مستمرة ومنتظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحكومة، حيث قامت الشركة خلال العام 2018 بتحديث نظام حوكمة الشركات المتبع لديها، ليتناسب مع أحدث متطلبات هيئة قطر للأسوق المالية ونظام الحكومة الصادر عنها، وبما يعكس أفضل الممارسات العالمية المتبعة بهذا الخصوص.

ويأتي هذا التعديل في إطار سعي شركة مزايا إلى تحديث أنظمتها بما يدعم تحقيق أهدافها ومبادئها، وتسهيلًا للإجراءات والعمليات المتبعة، وضمان القيام بعمليات الشركة بطرق أكثر كفاءة ومرنة وأقل كلفة مادية و زمنية ممكنة، مع الحرص على الالتزام بالشفافية وحماية حقوق المستثمرين وصغار المساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى.

كما قامت شركة مزايا بمراجعة نظمها الأساسي وتحديثه للالتزام وتطبيق احكام نظام الحكومة الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسوق المالية رقم (5) لسنة 2016 وتوفيق اوضاعها خلال الجمعية العامة الغير منعقدة في 2018/6/6 وتم الموافقة على تعديل النظام الأساسي المؤوث تحت رقم 43329 بتاريخ 30/08/2018.

وحرص مجلس إدارة الشركة على إضافة بعض المواد على النظام الأساسي والتي تؤكد التزام الشركة لمتطلبات الحكومة، وذلك لزيادة الشفافية وحماية حقوق مساهمي الأقلية (مادة 92 في النظام الأساسي). كما حرص المجلس على إضافة أحكاماً تضمن إعطاء المساهمين معلومات عن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة قبل الانتخابات (مادة 13 في النظام الأساسي).

تقرير الحكومة

تقرير الحكومة جزء لا يتجزأ من التقرير السنوي للشركة وبناءً عليه يتضمن تقرير الحكومة إفصاح شركة مزايا عن التزامها بتطبيق أحكام نظام الحكومة وجميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه حيث قام المجلس بإعتماد الإطار العام للحكومة بما يتضمن من السياسات والإجراءات المنصوص عليها في نظام الحكومة لضمان الامتثال لمبادئ هذا النظام بالإضافة إلى تحديث ميثاق المجلس بما يتضمنه من مسؤوليات المجلس. كما يتطلع المجلس على الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام هذا النظام وخاصة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق. كذلك يتطلع المجلس على الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية وأعمال اللجان وعدد اجتماعاتها والإفصاح عن التعاملات والصفقات التي أبرمتها الشركة مع أي "طرف ذو علاقة". كما أكد المجلس على تحديد المخاطر وتقييم أدائه المجلس والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلاحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم.

المجلس

يلتزم المجلس في الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس كما هو منصوص في النظام الأساسي للشركة ونظام الحكومة كما يلي:

- لا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون ممتعاً بالأهلية الكاملة.
- لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
- أن يكون مساهماً، ومالكاً عند انتخابه أو خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتخابه لعدد من أسهم الشركة يحدده النظام الأساسي.
- يعتبر مجلس إدارة الشركة المسؤول الأول عن أداء الشركة وتشاطها الاستراتيجي فهو المسؤول عن إدارة الشركة بالطريقة المناسبة التي تؤمن لها النجاح والمحافظة على حقوق المساهمين ولذلك فهو يتمتع بأوسع السلطات الالزمة للقيام بدوره المحدد في ميثاق مجلس الإدارة المعتمد، ووفقاً للمادة (37) والمادة (43) من النظام الأساسي للشركة.
- يقوم مجلس الإدارة خلال إجتماعاته وإجتماع اللجان المنبثقة عنه بالإشراف على عمل الإدارة التنفيذية والنظر في التقارير المرفوعة ومناقشة المواضيع المطروحة لاتخاذ القرارات المناسبة فيها.

وقد قام أعضاء المجلس بتوقيع إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس.

تشكيل المجلس

تنص المادة (28) من النظام الأساسي للشركة آلية تشكيل مجلس إدارة الشركة على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكونأغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، حيث تصل نسبة الأعضاء المستقلين الحاليين إلى 55% و88% من غير التنفيذيين. كذلك، أجاز النظام الأساسي الإمكانية لتخفيض مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل العاملين بالشركة ولم تقوم الشركة بتخصيص أي من هذه المقاعد. كما يؤكد المجلس على عدم تحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات.

ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة (ثلاث) سنوات غير أن مجلس الإدارة الأول المعين يبقى بعمله لمدة خمس سنوات. ويجوز إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرة، إلا إذا افتقى العضو شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة (97) من قانون الشركات التجارية أو الشروط المنصوص عليها في المادة (29) من نظام الحكومة. وللعضو أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسؤولاً قبل الشركة.

مع مراعاة أحكام المواد (107، 108، 109، 110، 111) من قانون الشركات التجارية يتمتع مجلس الإدارة بأوسع السلطات الالزمة للقيام بالأعمال التي يقتضيها غرض الشركة، ويكون له في حدود اختصاصه، أن يفوض أحد أعضائه في القيام بعمل معين أو أكثر أو بالإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة، ويمثل التوقيع عن الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه والعضو أو الأعضاء المنتدبين، مجتمعين أو منفردين، وفقاً للقرار الذي يصدره مجلس الإدارة في هذا الشأن. ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرًا للشركة أو أكثر وأن يخولهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين، حيث قام المجلس بتعيين السيد حمد الهدفة مديرًا للشركة.

وبما لا يخل بإختصاصات الجمعية العامة، قام مجلس الإدارة بتفويض بعض صلاحياته للجان منبثقه عن المجلس وقام بتحديد مهامها. وتظل المسئولية النهائية على المجلس كما يتوجب المجلس إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي بتاريخ 12 إبريل 2017م، وفقاً لمعايير الشفافية التي تنهجها الشركة وتطبيقاً مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المرشحين، حيث أعلنت لجنة الترشيحات عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة الجديد اعتباراً من تاريخ 20 مارس 2017م وحتى تاريخ 30 مارس 2017م وقد تقدم بالترشح عدد 13 مرشح حيث تأكّلت اللجنة من إستيفائهم لجميع الشروط القانونية المطلوبة واعتمدت أوراق ترشيحهم، وتم الإعلان عن أسماء المرشحين على الموقع الإلكتروني للشركة، كما تم اعلان وزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأأسواق المالية وبورصة قطر بقائمة المرشحين.

وبتاريخ 12 إبريل 2017م انعقد اجتماع الجمعية العامة لشركة مزايا حيث أدى المساهمون بأصواتهم بطريقة الاقتراع السري في صندوق الانتخابات بحضور وإشراف ممثل وزارة الاقتصاد والتجارة ومدقق الحسابات الخارجي ومقرر الاجتماع وجامع الأصوات، وبعد الانتهاء من عملية التصويت تم فتح صندوق الاقتراع بحضور الجهات المذكورة أعلاه وتمت عملية فرز بطاقات التصويت وتمت عملية التدقيق عليها وتسجيل أصوات المساهمين المترشعين وفقاً لنص المادة 96 من قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 التي تنص على أنه " يكون للسهم الواحد صوت واحد يمنحه المساهم من يختاره من المرشحين، ويجوز للمساهم توزيع تصويت أسهمه بين أكثر من مرشح، ولا يجوز أن يصوت السهم الواحد لأكثر من مرشح".

يتكون المجلس الحالي للشركة كما يلي:

الإسم
السيد / راشد فهد النعيمي
السيد / محمد أحمد مكي
السيد / سعيد عدنان أبو عوده
المهندس / حمد علي الهدفة
السيد / عبدالله علي الكواري
السيد / يوسف أحمد علي السادة
الشيخ / منصور خليفة آل ثاني
الشيخ / حمد محمد خالد آل ثاني
السيد / إبراهيم جهام الكواري

حيث قام المجلس في إجتماعه المنعقد بتاريخ 17 إبريل 2017م بانتخاب السيد / راشد فهد النعيمي كرئيساً للمجلس وفي إجتماعه المنعقد بتاريخ 24 أكتوبر 2018 بانتخاب الشيخ / حمد محمد خالد آل ثاني نائب للرئيس.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



1. السيد/ راشد فهد النعيمي - رئيس مجلس الإدارة

المؤهل العلمي:

- بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب الحالية:

- الرئيس التنفيذي للاستثمارات في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

- عضو منتدب في شركة فودافون قطر

- يترأس النعيمي مجالس إدارات العديد من الشركات منها شركة ميزة وشركة جلف بريديج إنترناشونال وشركة مزايا للتطوير العقاري



2. الشيخ/ حمد محمد خالد آل ثاني - نائب رئيس مجلس الإدارة

المؤهل العلمي:

- بكالوريوس آداب في إدارة الأعمال - جامعة هيربيوت وات (Heriot Watt University)

المناصب الحالية:

- شركة قطر للتأمين - نائب الرئيس للإستثمار

- شركة الجزيرة للتمويل - عضو مجلس إدارة



3. الشيخ/ منصور خليفة آل ثاني - عضو مجلس الإدارة

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس إدارة في شركة منصور بن خليفة القابضه

- رئيس مجلس إدارة في شركة قطر للطيران

- رئيس مجلس إدارة في الوجبة لأمن المعلومات

- رئيس مجلس إدارة في إنتميليس

- رئيس مجلس إدارة في مجموعة خبراء المعلومات

- رئيس مجلس إدارة في مجلس شؤون الأسرة الحاكمة



4. السيد/ إبراهيم جهام الكواري - عضو مجلس الإدارة

المؤهل العلمي:

- بكالوريوس في الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة ساوث كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادات مهنية في مختلف المجالات والقطاعات محلياً ودولياً

المناصب الحالية:

- عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة قطر لتقنيات الطاقة الشمسية



5. المهندس/ حمد علي الهدفه - عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

المؤهل العلمي:

- بكالوريوس في الهندسة مع مرتبة الشرف من جامعة تكساس آيه آند إم، الولايات المتحدة الأمريكية.
- دبلوم دراسات متقدمة في إدارة المشاريع
- درجات وشهادات شرف من "أمريكن سكولرز"
- شهادات مهنية في مختلف القطاعات

المناصب الحالية :

- الرئيس التنفيذي لشركة مزايا للتطوير العقاري
- عضو مجلس إدارة في شركة نيشان للاستثمار والتطوير العقاري



6. السيد/ سعيد عدنان أبو عوده - عضو مجلس الإدارة

المؤهل العلمي:

- برنامج الإدارة المتقدمة - جامعة هارفرد للأعمال بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في الإدارة الهندسية - جامعة جورج واشنطن - واشنطن DC — الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في الهندسة المدنية - جامعة بوردو وست لافاييت - إنديانا - الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب الحالية :

- مدير العمليات وتطوير الأعمال، شركة قطر للاستثمار وتطوير المشاريع القابضة (كيبيكو القابضة)، قطر
- عضو مجلس إدارة شركة المستقبل لصناعة الأنابيب، قطر
- مدير شركة القط الأسود للبناء والهندسة
- مدير الشركة المتخصصة لخدمات المشاريع
- مدير شركة التغذية المتخصصة
- مدير عام شركة تورينيدو



7. السيد/ يوسف أحمد علي السادة - عضو مجلس الإدارة

المؤهل العلمي:

- بكالوريوس كلية العلوم - جامعة قطر

المناصب الحالية:

- رئيس مكتب عميد كلية العلوم - جامعة قطر
- مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية بكلية الأداب والعلوم - جامعة قطر
- مدير إدارة الإسكان الجامعي - جامعة قطر
- مستشار نائب رئيس - جامعة قطر
- المدير التنفيذي - دار البركة للتجارة والمقاولات



8. السيد/ محمد أحمد مكي - عضو مجلس الإدارة

المؤهل العلمي:

- بكالوريوس في الهندسة من جامعة كلية لندن
- ماجستير من جامعة لندن لإدارة الأعمال في المملكة المتحدة

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة - شركة أستاد لإدارة المشاريع
- عضو مجلس إدارة - شركة تورنيدو



9. السيد/ عبدالله علي الكواري - عضو مجلس الإدارة

المؤهل العلمي:

- بكالوريوس في الهندسة المعمارية

المناصب الحالية:

- الرئيس التنفيذي لشركة قطرية للاستثمارات العقارية.

حظر الجمع بين المناصب

تأكد الشركة على أحكام القانون في حظر الجمع بين المناصب، حيث ليس هناك أي عضو في مجلس الإدارة يقوم بهمأم رئيس المجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مراكزهما الرئيسي في الدولة، ولا عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاثة شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة يمثل شركتها الرئيس في الدولة، ولا يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً.

لم توفق شركة مزايا للتطوير العقاري من تطبيق حظر الجمع بين المناصب حيث أن أحد أعضاء مجلس الإدارة يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً. والجدير بالذكر بأن العضو الذي تم ذكره سابقاً يمثل شركة مزايا للتطوير العقاري في عضوية مجلس إدارة الشركة الأخرى ذو نشاط متجانساً (شركة مساهمة قطرية خاصة).

ويجب على رئيس وأعضاء المجلس تقديم إقراراً مكتوباً يقر فيه كل منهم بعدم الجمع بين المناصب التي يُحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام.

وقد قام أعضاء المجلس بتوفيق إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توقيع أي منصب يحظر قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس.

كما يؤكد مجلس الإدارة على حظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة، حيث لا يقوم رئيس مجلس إدارة بأي من لجان مجلس. لذلك، يتلزم مجلس إدارة الشركة بحظر الجمع بين رئاسة مجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة، حيث تم فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب الرئيس التنفيذي بالشركة، حيث يشغل السيد / راشد فهد النعيمي منصب رئيس مجلس الإدارة ويشغل السيد / حمد بن علي الهدفة منصب الرئيس التنفيذي.

الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

قامت الشركة باستحداث إطار عام لحكومة الشركة متضمناً ميثاق المجلس لضمان تواافقه مع نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية بالإضافة إلى القوانين والأنظمة الأخرى ذات الصلة المعمول بها في دولة قطر والنظام الأساسي وعقد التأسيس وأفضل الممارسات في مجال الحكومة. كما قام المجلس بإعتماد ميثاقه وتم إتاحته للجمهور على الموقع الإلكتروني للشركة. يحدد الميثاق بوضوح مهام أعضاء مجلس الإدارة ومسؤوليات وواجبات الأعضاء التي يجب أن ينقيب بها أعضاء المجلس.

ويتضمن "ميثاق المجلس" ولا يقتصر على ما يلي:

- يضع ويعتمد المجلس الخطة الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تفزيذها.
- تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية.
- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، وتملك الأصول والتصرف بها.

بالإضافة إلى وظائف المجلس ومسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق المجلس هذا، يكون المجلس مسؤولاً عن:

1. الموافقة على أهداف الشركة الاستراتيجية، وتعيين واستبدال إدارة الشركة، وتحديد تمويلات الإدارة مقدماً، ومراجعة أدائها وضمان التخطيط المستمر فيما يخص إدارة الشركة.
2. ضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح ذات الصلة، وكذلك النظام الأساسي للشركة واللوائح المنظمة له. كما أن المجلس يعتبر مسؤولاً عن حماية الشركة من الأعمال غير القانونية، والممارسات المسيئة أو الغير لائقة.
3. يجوز للمجلس تفویض بعض مهامه وتشكيل لجان خاصة، بغض القيام بعمليات محددة نيابة عن هذا المجلس. في هذه الحالة يجب أن تكون التعليمات واضحة ومكتوبة لمهام أو الصالحيات المفوضة، مع اشتراط الحصول على موافقة المجلس المسقبلة لسائل محددة. حتى في حال قيام المجلس بتفویض واحدة من مهامه أو سلطاته، فإن المجلس يعتبر مسؤولاً عن جميع الوظائف أو السلطات المخولة من قبله.

مسؤوليات المجلس

مجلس الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن الحكومة في الشركة، وبناءً عليه، قام مجلس إدارة الشركة بإستحداث إطار عام لحكومة الشركة رغبةً في التقيد بمتطلبات هيئة قطر للأسوق المالية والعمل نحو تطبيق الممارسات المثلثة في هذا المجال.

مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة الشركة . وفقاً للمادة (36) والمادة (28) من النظام الأساسي للشركة أن يقوم المجلس خلال إجتماعاته واجتماعي اللجان المنبثقة عنه بالإشراف على عمل الإدارة العليا والنظر في التقارير المرفوعة إليها ومناقشة المواضيع المطروحة لإتخاذ القرارات المناسبة فيها . كما قام المجلس بتشكيل لجنة للمكافآت تحدد مكافآت المدارء وتراجع أدائهم وتعمل لضمان التخطيط / التعاقب على إدارة الشركة.

حدد ميثاق المجلس مسؤوليته لضمان الإمتثال لنظام الحكومة ، حيث يراعي المجلس على سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على الأهداف الإستراتيجية للشركة وتعيين المدراء واستبدالهم وتحديد مكافآتهم ومراجعة أداء الإدارة الخ. تعمل جميع هذه اللجان وفقاً لمواضيق مكتوبة خاصة بها التي تمت الموافقة عليها واعتمادها من قبل المجلس. ترفع جميع التقارير إلى المجلس للمناقشة واتخاذ القرار. وفقاً لنظام الأساسي للشركة، يجوز للمجلس بأن يفوض بعض صلاحياته إلى اللجان المنبثقة عنه كما يلي:

- لجنة التدقيق
- لجنة الحكومة
- لجنة المكافآت
- لجنة الترشيحات

وقد قامت الشركة باعتماد سياسة التعامل مع أطراف ذات صلة والتي تشمل:

- سياسة تحكم وتنظيم المعاملات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة، إحتمال تضارب المصالح، مع الإشارة إلى تعريف الأطراف ذات العلاقة في قانون هيئة قطر للأسوق المالية.
- إقرار (إفصاح) المصالح من جانب أعضاء المجلس والإدارة العليا "إن وجدت" لتسهيل رصد حالات تضارب المصالح.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

يتولى رئيس مجلس الادارة قيادة المجلس لصياغة ووضع الرؤية والرسالة والاهداف للشركة وكذلك وضع الاستراتيجية العامة للادارة التنفيذية من أجل تحقيق رؤية ورسالة الشركة والتي تؤكد على الحفاظ على مكانتها معنوياً ومادياً ويكون المسؤول الاول عن تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين من خلال توفير مكافآت مستدامة للمساهم.

يكون الرئيس أيضاً مسؤولاً عن اشراك وتبادل المعلومات مع اعضاء المجلس بكل شفافية ووضوح في الوقت المناسب، وضمان التواصل الفعال بين الشركة ومساهميها، كذلك الحث على المساهمة الفعالة من الاعضاء غير التنفيذيين على وجه الخصوص، وضمان علاقات بناءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين. كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بالمناقشات التفصيلية بشأن الإستراتيجيات، والميزانية السنوية العمومية، ومراجعة خطط التشغيل. كما يؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً قيادياً فعالاً، والعمل بالتعاون الوثيق مع الرئيس التنفيذي للشركة، ومراجعة جداول أعمال وبرامج الاجتماعات لكل لجنة مع رؤسائهما.

واجبات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

يقوم أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين باستخراج واستغلال وتوظيف خبراتهم المتعددة واتاحتها لرئيس مجلس الإدارة وبقية الأعضاء واللجان المختلفة من خلال الاجتماعات الدورية والتي تعكس ايجابياً على انتاجية الشركة وربحيتها مما يعود بالفائدة على الشركة والمساهم.

يحرص أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على دراسة وضع مقتراحات بناءً بما يتعلق بالاستراتيجية العامة للشركة بهدف تطوير تلك الاستراتيجية، كذلك يقومون بمراقبة سير عمليات الشركة والاشراف على اداء الادارة التنفيذية في تحقيق اهداف الشركة.

تقييم أداء أعضاء المجلس

تقوم لجنة الترشيحات المكافآت بمراقبة اداء اعضاء مجلس الادارة وبالتالي تحرص اللجنة على ان يقوم اعضاء مجلس الادارة بدورهم ومسؤولياتهم على اكمل وجه، وذلك بشكل سنوي بما يتماشى مع المنهجية التي اعتمدها مجلس الادارة والذي ينص عليها هذا النظام. يقوم أعضاء مجلس الادارة بالتقييم الذاتي والنظير، الذي يتم مراجعته من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

يتم طرح نتائج هذا التقييم لمجلس الادارة ويساعد هذا التقييم في توفير اداء افضل لاعضاء مجلس الادارة خلال فترة العضوية.

التزامات أعضاء المجلس والدعوة إلى الاجتماع

يجتمع مجلس إدارة الشركة بدعوة من رئيسه، بشكل منتظم وفعال وكلما دعت الحاجة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (35) من النظام الأساسي للشركة، حيث اجتمع مجلس إدارة الشركة 9 مرات في العام 2018.

إن جميع أعضاء مجلس الإدارة منتظمون بحضور اجتماعات مجلس الإدارة باستثناء بعض الحالات الخارجية عن إرادتهم، كما يوظف الأعضاء خبراتهم ومؤهلاتهم لمجلس الإدارة ولجانه المنبثقه عنه من خلال الحضور والمشاركة الفعالة.

تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات، يرجع الجانب الذي منه الرئيس، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع، وفي حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، يتم إصدار بعض القرارات بالتمرير شرط موافقة جميع الأعضاء على تلك القرارات، ويتم عرضها في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها في محضر الاجتماع.

عدد اجتماعات مجلس الإدارة الحالي خلال العام 2018 وعدد حضور الأعضاء لكل إجتماع

# إجتماع المجلس / السنة	التاريخ	نسبة الأعضاء الحاضرين
1/2018	27/02/2018	75%
2/2018	11/03/2018	87.5%
3/2018	11/04/2018	66.66%
4/2018	29/04/2018	55.55%
5/2018	03/06/2018	66.66%
6/2018	13/08/2018	66.66%
7/2018	24/10/2018	88.88%
8/2018	13/12/2018	66.66%
9/2018	17/12/2018	66.66%

أمين سر المجلس

تللزم شركة مزايا للتطوير العقاري بتعيين أمين سر مجلس الادارة حيث تم تعيين السيد محمد منصور امين سر للمجلس بقرار من مجلس الادارة بتاريخ 29 اكتوبر 2014، يمتلك امين سر المجلس خبرة مهنية بالإضافة الى مؤهل جامعي تؤهله لتولي هذا المنصب كما قامت الشركة بإعتماد شروطه مرجعية أمين سر مجلس الادارة والتي تحدد مسار عمله وتتضمن التالي على سبيل الذكر لا الحصر:

- التحضير لاجتماعات المجلس;
- إرسال الإشعارات وإبلاغ الجهات المعنية عن الجدول الزمني لاجتماعات المجلس، وتزويدها بنسخ من أوراق مواضيع اجتماع مجلس الإدارة;
- إعداد محضر اجتماع المجلس والتقارير، ومسودة مشاريع أية قرارات خاصة.
- التأكيد من أخذ محاضر الاجتماعات الكاملة واعتمادها. يجب أن تشمل متطلبات محاضر الاجتماعات ما يلي كحد أدنى:
- التاريخ والوقت وموقع اجتماع مجلس الإدارة;
- قائمة الأعضاء الحاضرين والغائبين
- قائمة البنود التي تمت مناقشتها;
- قائمة التقارير التي تم عرضها;
- نص الاقتراحات التي قدمت ووصفًا لكيفية التصرف فيها

ويقوم أمين سر مجلس الادارة بالإتصال المباشر بجميع أعضاء المجلس ومعاونتهم والإستجابة على أي إستفسارات قد تطرأ. وقد قام أمين سر مجلس الادارة بالإجتماع بجميع أعضاء المجلس (عدا عن إجتماعات المجلس) أكثر من مرة خلال السنة.

لجان المجلس

قام مجلس الادارة بتشكيل اللجان التابعة له المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية في إجتماعه المنعقد في 16 يونيو 2017.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتألف لجنة المكافآت والترشيحات في شركة مزايا للتطوير العقاري من ثلاثة أعضاء. تقع على عاتق لجنة المكافآت والترشيحات مسؤولية وضع إجراءات تتسم بالشفافية في عدة مهام من ضمنها:

- ممارسة الإشراف على تقييم المجلس والإدارة العليا
- إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء مجلس الإدارة
- تحديد المكافآت في الشركة بشكل عام، وبشكل خاص الإدارة التنفيذية العليا .
- تحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الادارة وترفع توصيتها الى الجمعية العمومية

وذلك ضمن اطار عمل يتوافق مع المبادئ التوجيهية لمجلس الادارة.

تشكيل عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت

#	الإسم	المنصب
1	السيد / إبراهيم جهام الكواري	رئيس اللجنة
2	الشيخ / منصور بن خليفة ال ثاني	عضو
3	السيد / محمد أحمد مكي	عضو

لجنة التدقيق

قام مجلس الادارة بتشكيل لجنة التدقيق والتي تتألف من ثلاثة أعضاء مستقلين، اخذين بعين الاعتبار الا يكون قد سبق لأي منهم تدقيق حسابات الشركة، ويتمتعون بخبرات مالية في مجال التدقيق.

وقد اجتمعت اللجنة 6 مرات خلال العام المنصرم، حيث تم اتخاذ القرارات المناسبة في الامور التي تم التدقيق عليها وعلى سبيل المثال وليس الحصر التقارير الرباعية والسنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراقبة السياسات المالية والمحاسبية والضوابط المالية والداخلية بصفة منتظمة. يقدم التدقيق الداخلي تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق بما يكفل استقلالية هذه الضوابط الداخلية. كما توصي اللجنة بالمدققيين الخارجيين إلى المجلس لاعتمادهم في إجتماع الجمعية العمومية السنوية وتتولى إدارتهم.

تفطّي لجنة التدقيق ضمن مهامها مجالات مختلفة من عمليات الشركة. وللمدقق الداخلي حق الوصول في جميع الأوقات لجميع الحسابات والدفاتر والسجلات والأنظمة والممتلكات والأفراد من أجل الوفاء بمسؤوليات التدقيق فيها.

عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال العام 2018م وعدد حضور الأعضاء لكل إجتماع

# إجتماع المجلس / السنة	التاريخ	نسبة الأعضاء الحاضرين
1/2018	27/02/2018	66.66%
2/2018	21/03/2018	66.66%
3/2018	11/04/2018	66.66%
4/2018	29/04/2018	66.66%
5/2018	26/07/2018	66.66%
6/2018	13/12/2018	66.66%

تشكيل عضوية لجنة التدقيق

#	الإسم	منصب في لجنة التدقيق	استقلالية الأعضاء
1	الشيخ / حمد بن محمد آل ثاني	رئيس اللجنة	مستقل
2	السيد / سعيد عدنان أبو عوده	عضو	مستقل
3	السيد / يوسف أحمد السادة	عضو	مستقل

أعمال الرقابة بالشركة التدقيق الداخلي

يوجد لدى الشركة قسم التدقيق الداخلي وهو من ذوي الخبرة والكفاءة في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر والذي يمارس دوره بشكل مستقل كلياً. يتولى قسم التدقيق الداخلي مساعدة الشركة على إيجاد أفضل الطرق لإنجاز أعمالها، بالإضافة إلى دورها في التتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات، كما يركز التدقيق على فعالية نظم العمل والرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف، ويرفع تقاريره وتوصياته حول الشركة مباشرة إلى لجنة التدقيق في الشركة بهدف اتخاذ الإجراءات المطلوبة للتقليل من حدة المخاطر أو تلافيها. كما يقدم المقترنات الخاصة بتصويب أي خلل إن وجد لمساعدة الإدارة التنفيذية على تحسين أدوات إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر

مجلس الإدارة هو المسؤول مسؤولة كاملة عن إدارة الشركة، ولتعزيز ممارسات تقييم المخاطر في الشركة، فإنه تم تحديد عملية المخاطر وخطوات التطبيق بتوثيق الأنظمة والسياسات والإجراءات المتعلقة بتلك المخاطر، والتتأكد من إجراء تقييم شامل للمخاطر، بما في ذلك تحديد وتنفيذ حدود المخاطر وإعداد تقرير عنها، علماً أن المجلس يحتفظ بمسؤولية الرقابة وضبط المخاطر، بدعم من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. كما تراعي الشركة متطلبات نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرج في السوق الرئيسية لإنشاء وحدة مستقلة لتقييم وإدارة المخاطر، حيث ستقوم الشركة بإنشاء لجنة إدارية للقيام بهذه المهام ورفع تقاريرها للجنة التدقيق.

الرقابة الخارجية مراقب الحسابات الخارجي

التزمت الشركة بمعايير تعين مراقب الحسابات الخارجي حيث صادقت الجمعية العامة العادي للشركة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 إبريل 2018 على تعين السادة / مكتب ارنست ان드 يونغ لتدقيق حسابات الشركة لعام 2018.

كما قامت الشركة بالعمل على تحديث متطلبات التدقيق للتواافق مع المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرج في السوق الرئيسية تماشياً مع متطلبات نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرج في السوق الرئيسية.

مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

قدم مراقب حسابات الشركة السادة / مكتب ارنست اند يونغ تقريره للجمعية العامة وتباه عليهما، والذي أوضح فيه مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة، ومدى التزام الشركة بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية والتزامها بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها وقد تم مناقشة تقريره بالجمعية العامة العادي من قبل السادة المساهمين وتم إيضاح المسائل الواردة فيه، والرد على جميع الاستفسارات، كما بين مدى تعاون الشركة في تمكنه من الوصول إلى المعلومات وجميع المستندات اللازمة لإتمام أعماله.

الإفصاح

إن شركة مزايا التطوير العقاري ملتزمة بتطبيق جميع متطلبات الإفصاح ونشر التقارير المالية بالمواعيد القانونية المحددة وفق القوانين واللوائح والإجراءات كما يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للشركة، كذلك تلتزم الشركة بمعايير الشفافية كما هو منصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية عند افصاحها بما فيها البيانات المالية. وفيما يلي جداول توضح عدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرین.

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة بصفتهم الشخصية وبصفتهم كممثلين لأشخاص معنويين حتى تاريخ 31 ديسمبر 2018م

العضو	الشركة	شخصي	الشركات التابعة	إجمالي الأسهم	نسبة الملكية	مستقل / غير مستقل	التنفيذي/غير التنفيذي
						غير مستقل	غير تطبيق
السيد/ راشد فهد النعيمي	24,525,384	-	-	24,525,384	21.19%	غير مستقل	غير تطبيق
السيد/ محمد أحمد مكي	-	-	-	-	غير تطبيق	غير مستقل	غير تطبيق
السيد/ سعيد عدنان أبو عودة	165,375	-	-	165,375	0.14%	مستقل	غير تطبيق
المهندس/ محمد علي الهدفة	50,000	لا ينطبق	50,000	50,000	0.04319%	غير مستقل	التنفيذي
السيد/ عبدالله علي الكواري	1,546,704	-	4,630,500	6,177,204	5.34%	غير مستقل	غير تطبيق
السيد/ يوسف أحمد علي السادة	401,312	لا ينطبق	600,000	1,001,312	0.86%	مستقل	غير تطبيق
الشيخ/ منصور خليفة آل ثاني	-	لا ينطبق	-	-	-	مستقل	غير تطبيق
الشيخ/ حمد محمد خالد آل ثاني	52,500	لا ينطبق	52,500	52,500	0.0453%	مستقل	غير تطبيق
السيد/ إبراهيم جهام الكواري	52,500	لا ينطبق	52,500	52,500	0.0453%	مستقل	غير تطبيق

وبناءً على ما تم بيانه أعلاه، فإن مجلس إدارة الشركة يتضمن أكثرية الأعضاء الغير تنفيذيين كما يتضمن خمسة أعضاء مستقلين.

عدد الأسهم المملوكة للإدارة التنفيذية حتى تاريخ 31 ديسمبر 2018م

#	أسماء المسؤولين التنفيذيين	صفاتهم	عدد الأسهم التي يملكونها
1	حمد بن علي الهدفة	الرئيس التنفيذي	50,000
2	جوزيف موسى الحامض	مدير أول - المالية والإدارية	-

عدد الأسهم المملوكة لكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرین حتى تاريخ 31 ديسمبر

#	أسماء كبار المساهمين أو المساهمين المسيطرین	عدد الأسهم التي يملكونها	النسبة من رأس مال الشركة
1	جهاز قطر للاستثمار	24,525,384	% 21.19
2	الشيخ/محمد خالد حمد عبدالله آل ثاني*	8,612,305	% 7.44
	الشركة القطرية للاستثمارات العقارية*	6,177,204	% 5.34

*تملك مباشر وغير مباشر

مكافآت الإدارة العليا

تم الإفصاح عن مكافآت الإدارة العليا في الإيضاح رقم 22 من البيانات المالية للشركة.

التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تلزم الشركة بالإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وذلك كما هو موضح في الإيضاح رقم 22 من البيانات المالية للشركة.

نزاع أو خصومة والدعوى القضائية

لم يتم تسجيل أي دعوى قضائية أو نزاع تحكيم لصالح أو ضد الشركة خلال العام 2018، حيث تتوقع الشركة نزاع قضائي مع المقاول الرئيسي لأحد مشاريع الشركة بسبب التأخير في تفويض أعمال المشروع الذي تم تسليمه في العام 2018.

تضارب المصالح والشفافية

إن شركة مزايا للتطوير العقاري ملتزمة بالإفصاح عن العمليات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي طرف ذي علاقة، وفي حالة وجود أي مسألة تتعلق بتضارب المصالح أو صفة تجارية مع أي طرف ذو العلاقة، فإنها لا تتم إلا بعد عرضها على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة وموافقة الجمعية العامة عليها، وتطبق في ذلك مبادئ الشفافية والإفصاح ووفقاً للقوانين والإجراءات.

إن مجلس إدارة الشركة إطار للحكومة يحتوي على قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة والسياسات والإجراءات الداخلية الأخرى ليلتزم أعضاء مجلس الإدارة وموظفي ومستشاري الشركة بها. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات الداخلية التالية:

- قواعد السلوك المهني
- سياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة
- قواعد تداول الأشخاص الباطنيين
- سياسة الكشف عن الانتهاكات

كما تلتزم شركة مزايا للتطوير العقاري بألا يكون رئيس مجلس إدارتها أو أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود، والمشروعات، والمعاهدات التي تلتزم مزايا للتطوير العقاري بتنفيذها. وفي حال طرح أية مسألة تتعلق بتضارب مصالح أو أي صفة تجارية بين الشركة وأحد أعضاء مجلس إدارتها أو أي طرف ذي علاقة له بأعضاء مجلس إدارة شركة مزايا للتطوير العقاري خلال اجتماع المجلس، فإنه يتم مناقشة الموضوع في غياب العضو المنفي الذي لا يحق له مطلقًا المشاركة في التصويت على الصفة، وبأن تتم الصفقة وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت، ولا تتضمن شروطًا تخالف مصلحة الشركة.

لدواعي الشفافية، تم سرد كافة حصص الملكية الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة في هذا التقرير. ويلتزم المجلس قبل موعد تاريخ انعقاد الجمعية بأن يضع تحت تصرف المساهمين كشفاً تفصيلياً بالمعاملات والصفقات هذه والإفصاح عنها في التقارير المالية.

حقوق أصحاب المصالح المساواة بين المساهمين

تلزم الشركة بالمعايير المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الخاصة بحقوق أصحاب المصالح والمساواة بين المساهمين حيث يحق لكل مساهم حضور إجتماعات الجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسماء الممثلة في الإجتماع بما فيهم يمثل القصر والمحجور عليهم النائبون قانوناً.

كما يجوز التوكيل في حضور إجتماعات الجمعية العامة بشرط أن يكون الوكيل مساهماً، وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور إجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يجوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم الشركة . كذلك فيما عدا الأشخاص المعنوية، لا يجوز أن يكون لأحد المساهمين عدد من الأصوات يجاوز (25%) من عدد الأصوات المقررة للأسماء الممثلة في الإجتماع.

ويكون لكل مساهم الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة، ويلتزم أعضاء المجلس بالإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر.

وللمساهم أن يحتكم إلى الجمعية العامة إذا رأى أن الرد على سؤاله غير كاف، ويكون قرار الجمعية العامة واجب التنفيذ . وبطبيعة الحال أي شرط في النظام الأساسي للشركة يقضى بغير ذلك.

حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة ومشاركتهم

مع مراعاة أحكام المواد (124، 125) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2005م تلتزم شركة مزايا للتطوير العقاري بعقد الجمعية العامة مرة على الأقل في السنة بدعوة من مجلس الإدارة ، وفي المكان والزمان اللذين يحددهما المجلس بعد موافقة إدارة مراقبة الشركات ، ويجب أن يكون الإنعقاد خلال الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للشركة. ولمجلس الإدارة أو المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك.

و عند طلب عدد من المساهمين الذين يمثلون (10%) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الإجتماع.

توزيع الأرباح وحقوق مساهمي الأقلية

تلزم الشركة بتوزيع نسبة مئوية على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري. ويستحق المساهم حصة من الأرباح وفقاً للنظام والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيها الأسهم. كذلك، لقد قامت الشركة بالتوصية لتعديل النظام الأساسي للشركة ليتضمن آلية محددة لتوزيع الأرباح، على أن يتم إعتماد هذه الآلية في الجمعية العامة الغير عادية القادمة.

وتكون الأحقيقة في الحصول على الأرباح التي تقرر الجمعية العامة توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهم مجانية مالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

تلزم الشركة بعدم الإضرار بحقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة، على أن تلتزم الشركة بالإفصاح عن هيكل رأس مالها وكل اتفاق تجريه بشأنه، والإفصاح عن المالكين (5%) أو أكثر من أسهم الشركة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

تحصص الشركة على موقعها الإلكتروني لاطلاع المساهمين قسماً خاصاً بشؤون المساهمين، يتضمن وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها وتشمل تقرير الحكومة، ميثاق مجلس الإدارة وما يراه المجلس مناسباً لاطلاع المساهمين من حين لآخر، وكذلك معلومات عن المرشحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الانتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى، والإدارة مراقبة الشركات وهيئة قطر للأسواق المالية الأطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها. كما تعين الشركة موظفاً لديها للإجابة على استفسارات المساهمين وتتوفر في الموقع عنوانه وكيفية الاتصال به.

حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم مجلس الإدارة بمبادئ نظام الحكومة، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات الكبرى التي تبرمها الشركة. لا يتضمن النظام الأساسي الحالي آلية محددة لحماية حقوق المساهمين حال إبرام صفقات كبيرة، كما ستقوم الشركة بالإمتنال لمتطلبات نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة سواء كان مساهماً أو غير مساهماً طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته على أن يرفق بطلبة ما يثبت صفتة، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

المسوّلية المجتمعية

إن شركة مزايا للتطوير العقاري بكونها جزء من المجتمع القطري فإنها تعمل جاهدة لترسيخ هذا المفهوم بالمشاركة الفعالة في كافة الأحداث ومناسبات المجتمع والمناسبات الوطنية والمبادرة في كل ما يخدم الوطن والمواطن والمقيم. وفي إطار السعي لدعم المنتجات الوطنية، فقد حرصت شركة مزايا للتطوير العقاري وبتوصيات وتعليمات الإدارة التنفيذية للشركة، فقد صدر تعليم بشراء المنتجات الوطنية القطرية لجميع متطلبات واحتياجات الشركة الداخلية والخارجية، وواجهنا كمواطنين ومقمين أن ندعم هذه المنتجات بالإستهلاك الفعلي وال الخيار الأفضل. وقد استمرت الشركة في دعم واستهلاك المنتجات الوطنية بتوجيهات من الإدارة العليا للشركة.

وقد أوصى مجلس إدارة الشركة بالبحث على المحافظة على البيئة بجميع الأشكال وخاصة النظافة. ففي هذا السياق لقد قامت الشركة بطرح أسلوب لجمع النفايات حيث خصصت في إحدى مشاريعها بفصل الحاويات لتجنب خلط النفايات. حيث أنه أصبحت ظاهرة النفايات من المشاكل الأكثر تلوث للبيئة. حيث تساهم عملية إعادة تدوير النفايات بشكل أساسي في التقليل من نسبة التلوث بأنواعه، عن طريق تحفيض تراكم النفايات التي تساهم بشكل كبير في تلوث البيئة وتلعب عملية إعادة تدوير النفايات دوراً مهماً في تحفيض النفقات الاقتصادية.

رُوّادُ خِيَالِ التَّحْسِير



الجامعة

